كل احد

الفضائـــيات والأفيـــون الرخيـــص !

د. شاكر النابلسي

منذ دخل التلفزيون العربي، أصبح هو مكتبة العربي، ولم يعد للكتاب من موضع في البيت العربي.

أصبح التلفزيون هو الراوي والراوية. وساعد على ذلك انتشار الفضائيات العربية على هذا النحو الذي نراه الآن.

في البداية كان الفيلم المصري في السينما والتلفزيون هو الرواية العربية "الممتعة" والمخدرة لسواد الناس، التي لا تتطلب تفكيراً، ولا تأملاً، ولا دليلاً، ولا ناقداً مفسراً، ولا قاموساً، بقدر ما تتطلب ملء المعدة بأكلة دسمة، وإغلاق العقل بـ(الضبة والمفتاح)، والاستسلام للخدر اللذيذ.

ولقد سمعت من بعض المخرجين السينمائيين المصريين على وجه الخصوص، أنهم كانوا يستبعدون كل جملة أو كل موقف يمكن أن يضطر المشاهد إلى أن (يتعب مخه)، أو (يشغل مخه)، أو أن يعجز عن أن يفسر المشهد كما شاهده وفهمه لأول وهلة. وأصبحت مشاهدة الأفلام (الممسوخة) عن الروايات العربية أكثر إمتاعاً للمتلقي من قراءة الروايات المكتوبة الأصلية. فهي الأرخص ثمناً، والأسهل ابتلاعاً والأمتع تلقياً، والأقل جهداً.

فالذين شاهدوا واستمتعوا بأفلام روايات نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف السباعي ويوسف إدريس ويحيى حقي ويوسف العقيد وغيرهم من الروائيين المصريين الذين تحولت رواياتهم إلى أفلام (ممسوخة)، لم يرض عنها معظم هؤلاء الروائيين، بعد أن تحولت هذه الأعمال الفنية من (فن) إلى (رن).

ولم تستطع السينما المصرية أن تضيف أبعاداً فنية جديدة إلى الروايات الأصلية كما فعلت السينما الأمريكية، أو كما فعلت السينما الإيطالية واليابانية والصينية. بل إن السينما المصرية انتقصت كثيراً من قيمة الأعمال الروائية، وأخذت منها ما (يطيب خاطر) المتفرج، و (يشرح صدره)، و (يفك عقده)، ويدغدغ مشاعره، ويخدره، ويوهمه. وبذا لم تعد السينما المصرية في معظمها إضافة فنية للرواية العربية بقدر ما كانت مسخاً ممسوخاً لها.

وتطور الحال بالنسبة للروي التلفزيوني، فجاءتنا (الدراما التلفزيونية) بعد أن كانت الدراما الإذاعية قد ألهبت مشاعرنا وخيالنا، وخاصة في ليالي رمضان من كل عام، من خلال الروايات التاريخية وعلى رأسها (ألف ليلة وليلة). واستطاعت الدراما التلفزيونية أن تخطف نسبة كبيرة من المشاهدين للسينما لمجانية سعرها، ولسهولة الوصول إليها، ولسهولة تلقيها. وقد أدرك كتاب الدراما التلفزيونية هذه الخاصة، فعملوا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً لكي يريحوا المتلقي الراحة التامة بتقديم (السهل المبتلع) غير القابل للتفكير، والتأمل، والحيرة، والبحث، والحفر. فقدموا لنا الدراما الإذاعية المغلوطة إن كانت تاريخية، والمزورة إن كانت سياسية، والمبتذلة إن كانت رومانسية، والجاهلة إن كانت اجتماعية، والمضللة إن كانت دينية. وابتعدوا عن كل ما يدعو المتلقي للتفكير، والتأمل والبحث وأعمال العقل. واكتفوا بتبني مهمة (التخدير) كمهمة أساسية للعمل الدرامي. وأصبحت الدراما التلفزيونية بمثابة (أفيون العرب الرخيص) السهل الحصول عليه، والذي لا يستدعي التخفي، والتقية، والمال الوفير والهروب من أعين الحراس. واستطاع (كتاب) الدراما التلفزيونية أن يخطفوا المتلقين والقراء من الرواية والقصة القصيرة والمسرح والسينما والدراما الإذاعية. فضعف الإقبال على الرواية إلا ما ندر، وأصاب القصة القصيرة الكساد، فقد حلت (حلقة) المسلسل التلفزيوني محلها، وأصبح المسرح الجاد في خبر (كان)، ولم يكتب الاستمرار والإقبال إلا للمسرح التهريجي الذي يؤمه أصحاب الجيوب المنتفخة، حتى إن بعض الفرق المسرحية المصرية اتهمت بأنها تقدم عروضاً خاصة لأهل الخليج القادرين على دفع ثمن التذكرة الباهظ على جيب المواطن المصري، صاحب (العشرة عيال).

أضرار الأفيون الرخيص!

فما هو الأثر التي تركته الدراما التلفزيونية العربية من خلال كونها (أفيون العرب الرخيص) والتي ساهمت الفضائيات العربية في انتشارها على هذا النحو الخطر من انتشار الفطر؟

لقد كان لهذا (الأفيون) آثاره البالغة الضرر والتي منها:

-أفقدت الدراما التلفزيونية الكتاب دوره التثقيفي البالغ الأهمية. واصبح كاتب الدراما التلفزيونية أهم من كاتب الرواية في نظر المتلقي. فكان يشار مثلاً لا حصراً إلى واحد كاسامة أنورعكاشة بأنه "عبقري" الدراما التلفزيونية، ويقارن دائماً بنجيب محفوظ عبقري الرواية العربية، وليس بيوسف إدريس، أو توفيق الحكيم، أو عبد الرحمن منيف، أو الياس خوري، أو غالب هلسا، أو جمال الغيطاني، أو مؤنس الرزاز، أو إبراهيم الكوني مثلاً.

ساعدت الدراما التلفزيونية على الحفاظ على نسبة الأمية الأبجدية كما هي، وزادت من نسبة الأمية الثقافية، بحيث أصبحت غالبية المتلقين تسعى إلى المشاهدة لا القراءة، وإلى إزجاء الوقت لا إلى إذكاء الذوق، وتتحاشى مشقة القراءة، وتستسلم لخدر شاشة التلفزيون اللذيذ لا لقلق صفحة الكتاب. ونحن لا ننكر أن عدد المتلقين للدراما التلفزيونية في العالم أجمع أكبر بكثير من عددهم بالنسبة للرواية وباقي الفنون الأدبية الأخرى. ولكن "العالم الآخر" لم يتخذ من الدراما التلفزيونية بديلاً للفنون الأدبية الإبداعية الأخرى كما حصل في العالم العربي، وإنما أضاف الدراما التلفزيونية - التي هي فن رفيع أيضاً في "العالم الآخر" - إلى باقي الفنون الأخرى التي تربي الذوق العام تربية رفيعة، وترقى بهذا الذوق إلى الأعلى، وتقدم للمشاهد المعرفة الصحيحة، فيما لو علمنا أن كتاب الدراما التلفزيونية في "العالم الآخر" هم من صفوة المثقفين والمبدعين، حيث الجمهور المتلقي المثقف الذي لا يرضى ولا يقبل إلا على الجيد المتقن، في ظل منافسة حادة وشرسة بين هؤلاء المبدعين لـ(فن الدراما التلفزيونية التي لم تصل إلى حد (التأفين والأفينة) كما هو حاصل في العالم العربي، وحيث الخيارات الثقافية الجيدة الأخرى متوفرة كالسينما والمسرح وغيرها.

وبما أن معظم الأعمال الدرامية التلفزيونية العربية من نوع (السهل المبتلع) وليس من (السهل الممتنع) الذي لا يحتاج إلى تفكير، أو إعمال للعقل والذهن، فقد تربى العقل العربي لسواد الناس على البلادة و(التنبلة) والخدر والتعطيل والإقفال، وانتفت الرياضة العقلية التي يمارسها قارئ الكتاب عادة من حياة العربي المتلقي، مما ألحق الصدأ والخلل والخمول بهذا العقل الذي لم يعد يتمكن من العمل والإعمال في شؤون الحياة الأخرى.

أصبح المتلقي العربي يسعى إلى التماهي مع الحياة المزيفة التي تقدمها الدراما التلفزيونية العربية. فمسلسل (الحاج متولي) مثلاً لا حصراً كان الصورة المثلى والدليل القاطع للعربي القادر مادياً على الزواج من أربع نساء بالحلال الزلال. وقد تماهى كثير من المتلقين بـ"الحاج متولي" واتخذوه مثلاً ا'على، ورداً واضحاً على آية (ولن تعدلوا) التي جاءت لتؤكد الاستحالة في الجمع بين نساء أربع بالعدل. وتلك من الذاريات الماحقات لمجتمع فقير ومتخلف كالمجتمع العربي، كثير العدد، قليل المدد، والمشنوق بحبل من مسد!

أصحبت الحقيقة المثلى التي يسعى إلى معرفتها المتلقي العربي هي التي يقدمها له كاتب المسلسل الذي يكون في معظم الأحيان كويتباً من الدرجة العاشرة في معرفته ووعيه السياسي والاجتماعي والثقافي. وأصبح الأديب العربي الحقيقي المبدع منزوياً ومحشوراً في زاوية ضيقة هي زاوية النخبة القليلة العدد، حيث لا مجتمع قارئاً هناك، ولكن هناك مجتمعاً مشاهداً فقط. وتلك من أكبر النكبات الثقافية التي يمكن لأي مجتمع أن ينتكب بها.

أصبح ممثلو الدراما التلفزيونية هم المثل الأعلى للمتلقين وليس الكتاب والمثقفين. وامتلأت الفضائيات العربية بهم في برامج المقابلات وأحاديث الصباح والمساء، والفجر، والليالي العشر. وأصبحت أحاديثهم التافهة المملة الغبية التي تنم في معظمها عن جهل مطبق في الثقافة والفن والسياسية والاقتصاد والاجتماع والدين وغير ذلك من شؤون الحياة العربية هي القول الحق، ولب الطق، والخطاب الفصل، والكلام الجزل، بالنسبة للمتلقين. وأفل نجم العلماء وسطع نجم "العوالم"، كما قال الكاتب السوداني الساخر جعفر عباس. وهذا أدى بالتالي إلى تجهيل المتلقي، وتأهيله للخبل وقلة العقل، وعدم إدراكه لحقيقة ما يدور حوله. وتلك من أكبر النازلات التي يمكن أن تصيب مجتمعاً هشاً كالمجتمع العربي.

وهي خطة مستقبلية لاختفاء البرامج الثقافية التي تشكل ١٣٪ من البرامج التلفزيونية، وتحويل هذه النسبة لزيادة مساحة الدراما التلفزيونية (الأفيون العربي) لأن صانعي الأفيون العربي عرفوا كيف يسوقون هذا "الأفيون" الرخيص لأكثر من ستين مليون أمي القراءة والكتابة، ولأكثر من مائة مليون أمي الثقافة، لا يقرأون ولا يفكرون، في العالم العربي، ومن خلال ١٤٠ قناة فضائية عربية، ونسبة ٦٩٪ من المشاهدين الذين يشاهدون التلفزيون لمدة أربع ساعات يومياً)، وذلك كله وصف ومقومات لسوق من النادر أن تجد له عصابات (كارتيل) الأفيون العربي الرخيص مثيلاً.

تلك هي أخطار الأفيون العربي الرخيص على العقل العربي والثقافة العربية والذي ساهمت في نشره وسهولة تناوله الفضائيات العربية الآن.

ولعل المفارقة الكبرى والمبكية في آن واحد، هي أن البلد العربي الأكثر استهلاكاً للأفيون الحقيقي، هو نفسه البلد العربي الذي يصدر أكبر كمية من الأفيون المجازي!

الفضائيات في عيون الأكاديميا

ولكي نضع أصابعنا على حقائق واقع الفضائيات الثقافي دعونا نقرأ هذه الحقائق من خلال دراسة علمية أكاديمية.

لقد قام حديثاً قسم الصحافة في إحدى الجامعات الأمريكية بالاشتراك مع جهة استطلاعية عربية في الشرق الأوسط وبمساعدة مجموعة من الطلبة العرب الذين يدرسون في هذه الجامعة بإجراء مسح ميداني ودراسة أكاديمية لدور الفضائيات العربية في نشر وتطوير الثقافة العربية المعاصرة من خلال الإعلام المرئي كجزء من النشاط الأكاديمي لهذه الكلية.

فماذا كانت النتيجة؟

إنها الفضيحة الكبرى.

وإليكم الحقائق الآتية بالأرقام:

لغة الإعلام الفضائي: تتميز لغة الإعلام الفضائي بالركاكة والأخطاء اللغوية الشنيعة التي بلغت نسبتها أكثر من ٤٥٪ من جملة ما يذاع. كما تتميز لغة الإعلام الفضائي بأنها لغة مثيرة محفزة أكثر منها مقنعة ومحاورة. وهي لغة تصادر الرأي الآخر، وتستعمل في البرامج الحوارية Talk Shows لغة التهييج والاستنفار والشعارات البراقة والعبارات الإنشائية الخالية من الموضوعية. وهي اللغة التي كانت وما زالت سائدة في الشعر السياسي القديم والحديث كذلك.

البرامج الثقافية: نسبة البرامج الثقافية إلى مجموع الإرسال العام. في ٣٤٪ من المحطات الفضائية لا توجد برامج ثقافية إطلاقاً، فيما لا تتعدى نصف بالمائة من مجموع الإرسال العام لو علمنا أن نسبة الأمية في العالم العربي أكثر من ستين بالمائة. وأن هناك ستين مليوناً في العالم العربي حسب تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الصادر عن الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٢، وإن الإعلام المرئي هو الوسيلة المؤثرة لتعميق ونشر الثقافة بين الجمهور العربي المتلقي وخاصة الأميين منهم.

مواضيع البرامج الثقافية: لا تقدم الفضائيات أي برنامج ثقافي تتعارض فكرته مع الأيديولوجية السياسية أو الدينية للدولة صاحبة القناة، علماً بأن جميع القنوات الفضائية تملكها السلطات أو رجال أعمال من عظام رقبة هذه السلطات.

ضيوف البرامج: نسبة ضيوف البرامج من الممثلين والممثلات والمغنيين والمغنيات والراقصين والراقصات إلى نسبة الكتاب والشعراء والنقاد والمفكرين هي ٩٩٪ لمصلحة الأولين، و ١٪ فقط لمصلحة الآخرين. ومن هناك يتبين لنا بأن الثقافة العربية اختصرت بأهل السينما العربية (سينما الشقق والزارات) وبأهل الغناء من الجيل الجديد (غناء القردة المقلدة بغباء وتفاهة مخجلة). وهناك إحصائية تقول بأن عدد المغنيين والمغنيات من الشباب في العالم العربي الآن حوالي ٢٥٠ مغنياً ومغنية، وهو أكبر رقم شهده الغناء العربي طوال تاريخه.

الغناء والثقافة: نسبة الغناء وخاصة (الغناء الشبابي في هذه الأيام) الذي وصف بأنه غناء يسمع لمرة واحدة فقط - هذا إذا سمع - ثم يلقى في (صفائح الزبالة) (Disposabie) إلى نسبة البرامج الثقافية (عرض كتاب، مقابلة مع شاعر أو أديب أو ناقد أو مفكر أو رسام أو نحات) لا يتجاوز نصف بالمائة لمصلحة البرامج الثقافية!

رجال الثقافة: تكاد الطليعة (العلمانيون، والتقدميون، والشعراء الحداثيون، والمناوئون للمؤسسة السياسية والدينية) من رجال الثقافة في الأدب والفكر أن تكون مستبعدة من البرامج الثقافية - إلا ما ندر - فيما لو علمنا أن هذه الطليعة مستبعدة أيضاً من جوائز الدولة والهيئات الثقافية التابعة للدولة أيضاً.

وأن رجال الثقافة الذين يستضافون في البرامج الثقافية أغلبهم موظفون رسميون في أجهزة إعلام السلطات.

زمن الثقافة: المحطات الفضائية التي تقدم برامج ثقافية أسبوعية، لا يتجاوز فيها زمن هذه البرامج عن نصف ساعة أسبوعياً فقط. وعادة ما يقدم في هذه البرامج عرض لكتاب ما، لا يقول شيئاً جديداً وتكون السلطة السياسية راضية عنه، ولا يتعارض مع أيديولوجيتها، وشرط أن لا يمس محرمين رئيسين: الجنس والدين.

الدين والثقافة. نسبة البرامج الثقافية إلى البرامج الدينية - ومعظمها هذه الأيام ينصب على مهاجمة الغرب الكافر وعلى المستعمر الجديد، والحملات الصليبية، وعلى مبشري العولمة والعلمانية وعلى محاولة تبرئة العرب من كراهية الغرب وعمليات الإرهاب - لا يتجاوز عشرين بالمائة.

ولا حظ المسح الميداني الأكاديمي أن رجال المؤسسات الدينية من مسيحيين ومسلمين قد اقتحموا المجال السياسي اقتحاماً كبيراً مما جعلهم نجوم السياسة اللامعين (الشيخ يوسف القرضاوي والكاردينال صفير مثالاً لا حصراً) على شاشات الفضائيات. وهو ما يعيد جدلية ربط الدين بالسياسة مئات السنين إلى الوراء.

هذا هو جانب من الإعلام العربي العتيد الذي ينادي بعضهم بالتوجه به إلى الغرب وبرصد ملايين الدولارات من أجل إيصاله إلى (الحي الغربي) لتجميل الوجه القبيح، لتكون الفضيحة مضاعفة وبـ(جلاجل) أيضاً. فلا يكفي أن نلقي بأطنان (الغثاثة) في حينا الشرقي، ولكن علينا - تعميماً للفائدة - أن ننشرها في (الحي الغربي) أيضاً.

آراء واقتراحات

الديمقراطيـــة وضمانات الأقليـــة

طوال العهود السابقة من عمر الدولة العراقية، لم يتمتع الشعب العراقي بحريته الحقيقية ولم تشهد البلاد أية فرصة لإرساء قواعد العملية الديمقراطية، وتمسك الحكام السابقون بالظروف الطارئة وغير العادية والاستثنائية وما شابه لإبقاء السلطة والحكم في منأى عن اي تحول ديمقراطي قد لا تخدمه. وإذ يخطو المجتمع العراقي اليوم نحو بناء وتشييد العراق الجديد - عراق الحرية والديمقراطية - لابد من فهم الديمقراطية بشكل سليم والالتزام بمبادئها وأصولها ومراعاة معناها ومغزاها، فالديمقراطية ليست قابلة للتفسيرات والاجتهادات وهي لا تتضمن تحويرات حسب الأمزجة والمصالح الجانبية بل هناك قواعد وأسس وأحكام وشرائط لا يمكن تخطيها أو تجاهلها أو اعتبارها مجدية أو غير مجدية حسب الزمان والمكان.

تيلي أمين (*)

في عراقنا الجديد حيث يجري العمل لدمقرطة الدولة والمجتمع والحياة العامة وإقامة مؤسسات المجتمع المدني يجب أن نستوعب المعاني الحقة للديمقراطية في دولة أو مجتمع يتميز بتنوع وتعدد أعراقه القومية وأديانه وطوائفه المذهبية، الديمقراطية لمجتمع بهذه الخصال والصفات والخصوصيات، وكما لكل المجتمعات الأخرى تعني احترام هذا التنوع والتعددية ومنح الضمانات القانونية والدستورية التي تحول دون استئثار الأكثرية بالحكم وسلطة إصدار القرار السياسي ورسم مستقبل البلاد على قاعدة التصويت بالأغلبية أو الأكثرية، فالديمقراطية لا تعني بسط سلطة الأكثرية على القلية، إنها تعني ضمان مشاركة الأقلية وضمان ممارسة نفس الحقوق التي تتمتع بها الأكثرية، وبصورة خلاصة في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات.

من الخطأ أن يتصور البعض من قادة الأحزاب أو الطوائف أو الأعراق أن الديمقراطية في العراق الجديد أو في أي بلد آخر تخول الأكثرية حقوقاً مضاعفة لحقول الأقلية أو أن قواعد الديمقراطية تسمح للأكثرية بالتحكم في مصير البلاد وتمنحها الشرعية لإقرار شرع الدولة ورسم سياستها العامة. وفق هذا التصور المنافي للمبادئ الديمقراطية وباسم الديمقراطية ذاتها، أثار البعض جدلاً مثيراً ومشكوكاً فيه حول الفقرة (ج) من المادة الحادية والستين من قانون إدارة الدولة الصادر يوم الثامن من آذار الماضي والتي تنص على عدم شرعية وإقرار الدستور الدائم في حالة رفضه من قبل ثلثي الناخبين - وليس المقترعين - في ثلاث من المحافظات. أثار هذا البعض موضوع الأكثرية والأقلية وقالوا بتهكم وسخرية، إن هذه الفقرة تمنح الحق للأقلية لرفض ما أجمعت عليه الأكثرية، فهل هذه ديمقراطية؟ والقائلون بهذا أكثرهم أو جلهم من الأخوة قادة المذهب الشيعي وقادة الأحزاب الشيعية الذين يرون أن الشيعة يشكلون أكثر من نصف الشعب العراقي، وهم بذلك يحاولون في الأغلب تجريد المحافظات السنية والمحافظات الكردية من هذه الضمانات الدستورية، وجواباً نقول نعم إنها الديمقراطية التي تحرم كل أنواع وصيغ الديكتاتوريا ومنها بالطبع ديكتاتورية الأكثرية ونريد أن يتضح لدى الكل أن لا ديمقراطية بدون ضمانات لاحترام آراء الأقلية وإحقاق حقوقها، بدون هذه الضمانات تتحول الديمقراطية إلى وسيلة لحكم استبدادي من قبل الأكثرية، خاصة إذا كانت الأقلية تتميز عنها ثقافة أو عرقاً أو ديناً وهذا ما يفرغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي ومبادئها القائمة على المساواة وإحقاق الحقوق. بهذا الصدد نشير إلى (الريتورومان) في سويسر مثلاً حيث لا تتجاوز نسبتهم ١٪ من مجموع السكان في حين يتمتعون بالمساواة التامة مع الألمان الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من سكان سويسرا ويتمتعون بنفس الحقوق بما في ذلك حق ر~~ئاسة الدولة. وفي جمهورية القبرص الاتحادية والتي شكلت بعد الاستقلال كان للقبارصة الترك والذين يقل عددهم عن نسبة ٢٠٪ نفس حقوق وامتيازات القبارصة اليونان سواء بسواء ولم يكن يصدر أي تشريع إلا بموافقة وإقرار المشرعين من القوميتين، ويحاول الآن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وبعد ثلاثين عاماً من التقسيم إعادة الفدرالية إلى قبرص وعلى نفس الأسس السابقة.

فيما يخص قانون إدارة الدولة والذي ينص على أنه القانون الأعلى في البلاد وإلى أن يتم سن الدستور وإنتهاء المرحلة الانتقالية، يجب القول إنه وخلاف كل الدساتير العرقية والقانون الأساس قد أقر الحريات العامة الأساسية وضمن حقوق المواطن العراقي إلى حد كبير وأسبغ الشرعية الدستورية على تشريعات ولوائح حقوق الإنسان ويعد مرحلة متقدمة في التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات القانونية وتداول السلطة بشكل حضاري وضمان عدم نشوء دكتاتوريات جديدة تمارس القمع والاضطهاد وكفل استقلالية القضاء ومبدأ الفصل بين السلطات وحرية العمل السياسي وتشكيل منظمات وهيئات المجتمع المدني، كما أعاد نوعاً من التوزان بين القوميتين الرئيستين، الكرد والعرب، وأقر مساواتهما في العديد من الأمور الحيوية برغم أن العديد من حقوق الشعب الكردي ظلت عالقة تنتظر المعالجة.

هذا كله لا يعني أن قانون إدارة الدولة يشكل النموذج للتشريع الدستوري المطلوب، ولا يعني أنه استوعب أو أقر المبادئ الديمقراطية بشكلها الأمثل او اعترف بالمساواة بين المكونات العرقية والدينية والمذهبية في العراق إن هناك مرحلة أخرى يجب أن يبلغها التشريع الدستوري القادم حتى تحقق المساواة بين جميع ألاثنيات العرقية والطوائف والمذاهب الدينية وتكون للأقليات حقوق مضمونة دستورياً وبشكل لا تتمكن الأكثرية من التحكم المنفرد في اتخاذ القرار السياسي وتحديد مستقبل البلاد أو إصدار قوانين وتشريعات لا تنسجم مع حقوق الأقلية ومبدأ المساواة في المادة الثانية عشرة منه.

لقد أقر القانون أن العراق بلد متعدد القوميات في الفقرة (ب) من مادته السابعة، وجاء في المادة الثالثة والخمسين، فقرة (د) ما نصه (يضمن هذا القانون الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلدو آشوريين والمواطنين الآخرين كافة)، هذا الإقرار بتعدد القوميات في العراق وتضمين حقوق الأقليات التركمانية والكلدانية والآشورية بناءاً على اقتراحات المجموعة الكردية في مجلس الحكم، يعد مكسباً مهماً للشعب العراقي عامة، على أنه يلاحظ أن القانون لم يضع آلية أو قواعد قانونية لممارسة الأقليات مبدأ المساواة في الحقوق كما تتطلبها أصول الديمقراطية وواقع تنوع أعراق وأديان ومذاهب العراقيين، ونرى لزوم معالجة هذا النقص بتشريع لاحق أو عند سن الدستور الدائم لاسيما أن العراق الجديد يطمح أن يكون النموذج الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط التي تتميز العديد من بلدانها بالتنوع العرقي والديني والتي اخفقت في التوصل إلى حلول صائبة لمعالجة مشاكل الأقليات العرقية والدينية والمذهبية ومنها الدول المجاورة، إيران وتركيا وسوريا وكذلك دول الخليج حيث توجد أقليات شيعية تشكو الطائفية وعدم المساواة.

إن الخلل في قانون إدارة الدولة بالنسبة لموضوع افتقاره منح الضمانات الدستورية للأقليات، يكمن في طريقة تشكيل الجمعية الوطنية وانتخاب أعضائها حيث ينص القانون على تكوين الجمعية أي السلطة التشريعية من مجلس واحد يمارس التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وإبرام المعاهدات الدولية وانتخاب مجلس الرئاسة، وتتألف الجمعية من (٢٧٥) عضواً أي عضو واحد لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة تقريباً، من الطبيعي أن تتكون الجمعية وفق هذا الشكل والأسلوب الانتخابي من أكثرية مذهبية شيعية وأكثرية عربية. وهذا ما يجعل التوزان مفقود ولا يحقق المساواة التي تقوم عليها أصلاً المبادئ الديمقراطية لأن في هذه الحالة يمكن للأكثرية تمرير التشريعات وإن أخلت أو تعارضت مع حقوق الأقليات، وإذا كان للبرلمان الكردستاني حق تعديل أو إيقاف تنفيذ القوانين الاتحادية في منطقة كردستان وما يتعلق فقط بالأمور التي لا تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية، فإن القومية الرئيسة الكردية قد حصلت على بعض الضمانات وليس كلها إذ أن اختصاصات الحكومة الاتحادية وتشريعات الجمعية الوطنية في هذا الشأن أيضاً تتعلق بصميم المصلحة والحقوق الكردية، فالمساواة تقضي بمشاركة الكرد في رسم السياسية الخارجية وعقد المعاهدات الدولية وأمور الدفاع والمالية وغيرها من مهمات السلطات الاتحادية، لكن اللامساواة تظهر أكثر وضوحاً بالنسبة للأقليات المذهبية والدينية، السنية والمسيحية، في مقابل الأكثرية الشيعية داخل الجمعية الوطنية، كما تظهر اللامساواة بالنسبة للاقليات العرقية، الكردية والتركمانية والكلدانية والآشورية والأرمن، في مقابل الأكثرية العربية. إن الديمقراطية تستوجب أن تكون للأقليات ضمانات واضحة وأن تكون حقوقها متساوية ومتكافئة مع حقوق الأكثرية في السلطة التشريعية الاتحادية وبشكل تجرد الأكثرية من الاستبداد والانفراد حتى وإن رغبت فيهما وهو ما يخدم مصالح الأكثرية والأقلية معاً وتخدم مصالح الشعب العراقي وأمن واستقرار البلاد وتجنبها الصراعات العرقية والطائفية.

تتحقق هذه الضمانات التي تكفل المساواة بين مكونات الشعب العراقي الاثنية والدينية والمذهبية بتشكيل جمعية وطنية من مجلسين، المجلس الأول أو مجلس النواب يتألف من العدد المنصوص عليه في القانون وهو ٢٧٥ عضواً أو أقل من هذا العدد ويجري انتخاب الأعضاء في كل أنحاء العراق وفق نسبة تمثيلية معينة، المجلس الثاني ويسمى مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ أو ما شابه ويتألف من عدد متساوي من الأعضاء لكل فئة عرقية أو دينية أو مذهبية من فئات الشعب العراقي، ونرى أن يكون المجلس الثاني بحدود ثلث أعضاء المجلس الأول، كأن يكون العدد ثمانين عضواً وعلى النحو الآتي، (١٦) ستة عشر عضواً لكل من ١- الكرد ٢- الشيعة ٣- السنة ٤- اتباع الديانة المسيحية ويشملون الكلدان والآشوريين والسريان والأرمن ٥- التركمان وتشكل عناصر كل فئة هيئة أو غرفة داخل المجلس الثاني ويتم انتخابهم من قبل جميع العناصر التي تنتمي إليها، فأعضاء الهيئة المسيحية يتم انتخابهم من قبل جميع المسيحيين الذين تتوفر فيهم شروط الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية في العراق ومن ضمنها كردستان وكذلك بالنسبة للهيئة الكردية والهيئات الأخرى. وتصدر التشريعات والقرارات عن الجمعية الوطنية بعد الموافقة عليها من كلا المجلسين، وقد رسم قانون إدارة الدولة أصول التصويت في الجمعية الوطنية ويمكن اعتماد نفس الأصول في مجلس النواب، أما في مجلس الأعيان، فيجري إصدار القرار بأغلبية الثلثين من اصوات الحاضرين من الأعضاء.

وبغية توفير الضمانات الموجبة لإقرار قاعدة المساواة بين حقوق وسلطات الأكثرية والأقلية، يكون لكل هيئة تمثل إحدى الفئات المذكورة أعلاه حق الفيتو بأغلبية ثلاثة ارباع أعضاء الهيئة. وهكذا يكون التشريع الصادر معبراً عن إرادة العراقيين بصورة عامة وحائزاً على الشرعية المطلوبة لكونه قد صدر من ممثلي كل الأعراق والأديان والمذاهب ويطبق على العراقيين جميعاً دون استثناء عكس التشريع الذي يقره أكثرية من فئة محددة أو بعض الفئات ويجبر الفئات الأخرى على الالتزام به مع إنها لم تشارك في إصداره مما يتنافى مع أصول الديمقراطية.

بالنسبة إلى تشريع الدستور الدائم يمكن الاستعاضة عن الفقرة (ج) من المادة (٦١) من قانون إدارة الدولة التي أثير الجدل حولها، بإجراء استفتاء منفصل للفئات الخمس المذكورة أو استفتاء موحد باستمارات تحدد عنصر أو فئة المشارك من سنية أو كردية أو شيعية أو تركمانية أو مسيحية ولكل مواطن خيار اختيار فئة واحدة ويكون الدستور قد أقر بصورة شرعية ويصبح تشريعاً إذا أظهر الاستفتاء أن كل فئة قد أقرت مشروع الدستور الدائم بأغلبية عناصرها المشاركة في عملية الاستفتاء، هذا هو الاتحاد القائم على مبدأ المساواة الحقيقية.

من الطبيعي أن يعترض البعض على استفتاء من هذا النوع وعلى تشكيل الجمعية الوطنية المؤلفة من مجلسين وبالشكل الذي أوضحناه مثلما يعترضون على الفقرة (ج) لأنهم لا يودون المساواة بين العناصر والمكونات العراقية ولا يؤمنون أن العراق الجديد عراق الجميع وليس عراق الأكثرية، ولأنهم يرغبون في إلزام أكثرية عنصر ما بتشريعات تقرها أكثرية عنصر آخر وهو ما نسميه الديمقراطية الصورية التي لن تحقق العدالة ولن تحقق حالة الاستقرار والإزدهار المنشودة لدولة العراق الجديد.

سيقول البعض، هل من الديمقراطية أن تتمتع الأقلية بحق الفيتو في مواجهة الأكثرية؟ ونقول نعم إذا كانت الأكثرية تمثل عنصراً واحداً من عناصر المجتمع العراقي ولا تمثله بشكل عام، ونتساءل بدورنا في مجتمع متنوع الأعراق والعناصر والأديان والمذاهب مثل المجتمع العراقي، هل من الديمقراطية أن نجرد الأقلية من ضمانات المساواة؟ وهل يجوز أن يتمتع عرق معين أو مذهب محدد بحقوق تفوق حقوق الأعراق والمذاهب الأخرى لأنه يفوقها عدداً، هل من الديمقراطية في شيء أن تتوزع الحقوق وفق النسبة السكانية؟

*كاتب حقوقي